كلمة مدير عام مركز البحوث والاستشارات والتدريب بالجامعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

في إطار تفعيل اتفاقية التعاون بين جامعة طرابلس والمعهد العالي للقضاء تم يوم الخميس الموافق 2024/6/27 بمدرج رشيد كعبار تنفيذ ندوة علمية بخصوص القانون رقم (10) لسنة 1984م بشأن الأحكام الخاصّة بالزواج والطلاق وآثارهما في السنوية الأربعين لصدوره 1984 – 2024م .

شارك في الإعداد وتنفيذ الندوة كل من كلية القانون، مركز البحوث والاستشارات والتدريب والمعهد العالي للقضاء وحضر فعالياتها أكثر من 200 مشارك من اعضاء هيئة التدريس، الطلبة، المستشارين القانونيين، الخبراء والمتخصصين من عدة جهات.

تضمنت الندوة عرض عدد 8 أبحاث بخصوص قانون الأحكام الخاصّة بالزواج والطلاق في جلستين علميتين وتم في نهاية كل جلسة فتح المجال لمناقشة ما تم عرضه في الجلسات العلمية.

يعتبر الزواج والطلاق من أبرز المسائل الاجتماعية والقانونية التي تمس حياة الناس بشكل مباشر ولقد كان للقانون رقم (10) لسنة 1984م دورًا محوريًا في تنظيم هذه المسائل الحساسة وتوفير الحماية القانونية للأطراف المعنية. ومع مرور الوقت، برزت الحاجة إلى مراجعة هذا القانون وتحديثه بما يتماشى مع المستجدات الاجتماعية والقانونية .

تناولت الندوة بالتفصيل مختلف جوانب هذا القانون وآثاره على المجتمع وتم استعراض التطبيقات العملية له وكذلك التحديات التي واجهت تنفيذه على مر السنوات .كما تم مناقشة الاقتراحات والرؤى لتطوير هذا القانون بما يضمن حماية الحقوق وتلبية احتياجات المجتمع.

نتمنى أن تكون هذه الندوة فرصة مثمرة لتبادل الخبرات والأفكار بين المختصين في المجال القانوني والاجتماعي وأن تساهم توصياتها في تحسين وتطوير التشريعات المتعلقة بالزواج والطلاق .

باسم مركز البحوث والاستشارات والتدريب نتقدم بخالص الشكر والتقدير لكافة المشاركين في تنفيذ فعاليات الندوة ونتوجه بالدعوة لتفعيل برامج التعاون المختلفة بين جامعة طرابلس والجهات الاخرى وان تحقق هذه الندوات الاهداف المرجوة منها.

مدير عام مركز البحوث والاستشارات والتدريب بالجامعة

د على احمد قنون